حـــــــــــــــوار

بكل الامانة والصدق ، نقول لحكومة الدكتور فؤاد محيى الدين اننا معها فى الحرص على سلامة الامن القومى ، واستقرار الاوضاع السياسية والاقتصادية فى البلاد .

وبكل الامانة والصدق نقول للحكومة اننا ضد الارهاب والتخريب ، ومحاولات فرض الرأى - والمواقف - على مصر بالسلاح وطلقات الرصاص ، وسواء كانت هذه المحاولات مدبرة فى مصر ، أو مصدرة اليها من الخارج .

فالقوى الديمقراطية تؤمن بالكلمة، والمنطق ، وسيلة للحوار ، وترفض الارهاب وفرض الرأى ، أيا كانت دوافعه ، وايا كان مصدره ..

والمعارضة الوطنية - فى كل بلاد العالم - شريكة للحكومة فى مسئولية الحفاظ على الامن والاستقرار ، وسلامة الوطن والمواطن.

لكننا - وبكل الامانة والصدق أيضا - نختلف مع الحكومة فى وسيلة حماية الامن القومى ، فنحن نعتبر أن القوانين والاجراءات العادية هى وحدها القادرة على تحقيق الامن والاستقرار ، بينما ترى الحكومة انها فى حاجة الى الاحكام العرفية ، والقوانين الاستثنائية ، لتحقيق الامن القومى ، والاستقرار السياسى ..!!

وحجتنا - فى هذا الخلاف - أن كل البلاد الديموقراطية ، تشهد من وقت لاخر ، بعض ظواهر العنف والارهاب ، لكنها تتصدى لها - وتقضى عليها - بالقوانين العادية ، والاجراءات العادية ، دون حاجة الى اعلان الحكم العرفى ، أو اصدار التشريعات الاستثنائية .

وفى الدول الديموقراطية - وفى اطار الشرعية وسيادة القانون - يكون الارهاب مجرد ظاهرة عارضة ، يلفظها المجتمع نفسه بما تتوافر له من حرية واستقرار .

وحجتنا أيضا ، ان الحكم العرفى والتشريعات الاستثنائية - فى الدول غير الديموقراطية - لم تستطع فى يوم من الايام أن تحقق الامن ، مهما طال به العهد ، او اشتد به القهر والتسلط .

والامثلة كثيرة من حولنا ، فى باكستان ، وفى تركيا ، وفى الفلبين وكلها تدل دلالة قاطعة على أن مناخ الحكم العرفى هو أكثر الاجواء ملاءمة لانتشار ظاهرة العنف وعدم الاستقرار ..!!

والامثلة ايضا فى ألمانيا ، وايطاليا ، وفرنسا ، تدل دلالة قاطعة على أن الديموقراطية - وحدها - هى القادرة على حماية الامن القومى وتوفير الاستقرار السياسى والاقتصادى .

بل ان تجربة الحكم العرفى فى بلد مثل بولندا ، تدل على أن الاوضاع الامنية كانت أكثر تدهورا - فى ظل الاحكام العرفية - مما اضطر الحكومة العسكرية هناك الى الغائها ، ولو من الناحية الشكلية ..

لذلك فان مطالبتنا بعدم مد العمل بقانون الطوارىء ، والغاء القوانين الاستثنائية هى دعوة وطنية (مخلصة) من أجل ضمان الامن والاستقرار ، تمليها علينا مسئوليتنا الوطنية ، ومشاركتنا (الحقيقية) للحكومة فى حرصها على التصدى لمؤامرات التخريب والارهاب .

وقد تختلف معنا الحكومة فى الرأى ، وقد تكون لها اسبابها، لكن الامر أخطر - من الناحية الوطنية - من أن ينفرد فيه الحزب الحاكم برأى - أو يستقل فيه بقرار ..

وفى موضوع بالغ الاهمية مثل تجديد العمل بقانون الطوارىء، فان التشاور - وعلى أعلى مستوى - بين الحكومة وممثلى القوى الوطنية على اختلاف اتجاهاتهم ، هو الاطار الديموقراطى - الحقيقى - والصحيح للعمل السياسى .

احمد طلعت